الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٦

اسرائيل تلعب في مياه النيل

سيناريوهات الالتفاف علي المياه من الجنوب

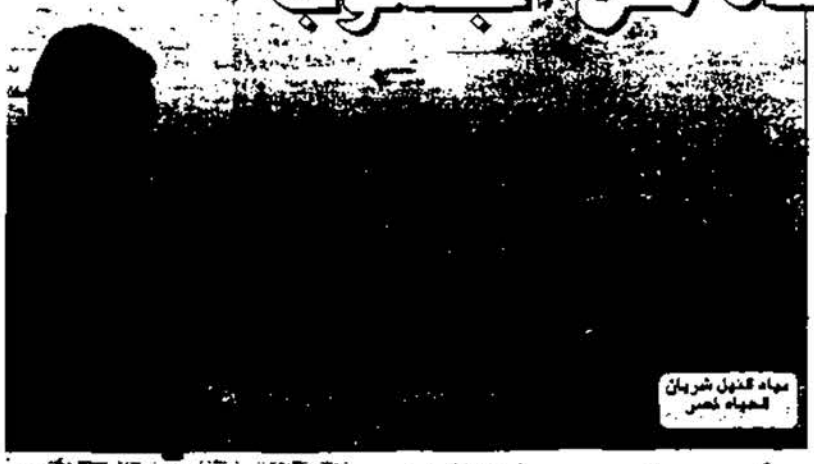

الأحلام التوراتية، في مياه النيل تهديد للأمن القومي المصري

"مياه النيل احدي ركائز الأمن القومي المصري لأنها تحفظ لنا حق البقاء، والتعرض لمنابع النيل معناه اعلان حرب ضد مصر.

ولذا كانت مصر قد ترجمت أمنها القومي فيما يتعلق بموضوع المياه في صورة اتفاقيات، وعلاقات حسن جوار مع دول حوض وادي النيل من نهايته القرن الماضي وحتي الآن، فإن القراب اسرائيل من ينابيع النيل يثير كثير من القلاق ويمس عملية السلام من جذورها لان مصر لن تقبل المساس بأحد ثوابت أمنها القومي. وفي هذه التحقيقات التي تعرضها الوفد العلمي [illegible] اسرائيل تشعر بالقلق من [illegible] في مياه النيل وحلمها التوراتي من النيل الي الفرات خاصة وان تقرير المخابرات الفرنسية قد اشار بوضوح الي النشاط المحموم لاسرائيل في اشعال الحرب في منطقة البحيرات [illegible]"

الدولة العبرية وحلم المياه فى الشرق الاوسط

الصراع حول المياه، سواء في افريقيا او غيرها، هو عنوان رئيسي لصراعات القرن المقبل - وفي كل الاحوال ستكون اسرائيل، التي ستواجه مع حلول عام ٢٠٠٠ عجزا في المياه يقدر بحوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب، طرفا في مواجهات وتحالفات جديدة، وسعي اسرائيل الي اريتريا واثيوبيا وجيش التحرير الشعبي بقيادة جون قرنق في جنوب السودان ليس خافيا علي احد، كما ان سعيها للتحالف مع تركيا لاتغيب عنه قضية المياه، خصوصا وان خلافات المياه بين تركيا من ناحية، والعراق وسوريا من ناحية اخرى ، اخذت ابعادا جديدة.

ومصر تعلم تماما بوجود اسرائيليين يجرون ابحاثا في حوض النيل، في اثيوبيا واوغندا بالتحديد، وقد هددتا اكثر من مرة بتقليل حصة مصر من المياه. ولعلنا نتذكر فكرة الرئيس السادات التي طرحها في اعقاب توقيع معاهد السلام مع اسرائيل لتوصيل المياه اليها عبر سيناء والتي هدف من ورائها الي تخفيف التطرف الاسرائيلي بشان الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن المعارضة الشديدة التي لاقتها الفكرة، والتي قادها رسمياً المهندس عبدالعظيم ابو العطا وزير الري المصري السابق، وآخرون في مجلس الشعب وفي وسائل الاعلام وادت الفكرة في مهدها. لكن ذلك لم يمنع اسرائيل ان تطرح مشروعها الذي تعتبره مشروعاً للمستقبل لاتمل طرحه والالحاح عليه، وهو مشروع ترعة السلام، وهو يقوم علي فكرة تعاونية منبثقة عن مشروعات السلام في المنطقة، اذ تزعم اسرائيل ان بوسع مصر الاستفادة من برنامج التعاون الزراعي والخبرة الاسرائيلية في تنمية الأراضي الجديدة في مصر، مقابل ان تستفيد اسرائيل من المياه المصرية. والأفكار الاسرائيلية حول ترعة السلام تنطلق من ايجاد ترعة لنقل مياه النيل الي اسرائيل بقدرة تتراوح بين ١٠٠ مليون الي ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، ووفقاً للمخطط الاسرائيلي،

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

سيصل طول الترعة الي ٢٠٠ كيلو متر، تبدأ من قناة السويس وحتي داخل اسرائيل، وكانت شركة تاحال هي التي ستتولي تنفيذ المشروع، وهي مؤسسة هامة في اسرائيل موكل اليها عمليات تخطيط المياه ودراسة المشاريع المائية منذ العام ١٩٤٨، وهي شركة مملوكة للحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي.

الحلم الاسرائيلي

في بؤرة الحلم الصهيوني لاقامة دولة اسرائيل تأتي نقطة المياه، فقد طرحت الأيديولوجية الصهيونية منذ البداية فكرة البحث عن موارد للمياه كي يتحول الحلم الي حقيقة، كي تصبح اسرائيل بحسب زعمهم واحة الديمقراطية والرفاهية وسط هذه الصحراء القاحلة المتخلفة.

وفي المنطقة: لدينا ثلاثة مشروعات مستقلة للمياه، المشروع العربي والمشروع التركي والمشروع الاسرائيلي. وما يهمنا بصدد المشروع الأخير، فلابد من التذكير بمقولة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شيمون بيريز التي تلخص تصوراته حول دور دول المنطقة في المستقبل، يقول «بيريز»: «ان المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد ستكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الاسرائيلية».

ويعود المشروع المائي الاسرائيلي الي عام ١٩٧٤، وقد طور ضمن دراسة موسعة عن التعاون الاقتصادي والسلام في منطقة الشرق الأوسط، ويرتكز علي ادعاء اسرائيلي صاغه البروفيسور الاسرائيلي جدعون فيشلزون جاء فيه: ان البنية المائية السطحي منها والجوفي في الشرق الأوسط غير متواصلة، وهذا ما يقيم ارتباطاً مائياً بين مناطق جغرافيا مختلفة، وتشير

عماد الغزالي

خريطة مصادر المياه في الشرق الاوسط الي المصادفات الجغرافية، وهذه الظاهرة تقوض مفهوم حقوق الملكية وشرعية الاستخدام محلياً فقط، وتفرض الحاجة الي اتفاق لنقل المياه الي مناطق لم تشأ المصادفات ان تمنحها اياها.

ويربط الاسرائيليون بين تحقيق السلام مع جيرانهم العرب، واقرار مشروعاتهم المائية. ويشير البروفيسور «دان سالازفسكي» مفوض المياه في اسرائيل، واحد اعضاء الوفد الاسرائيلي في لجنة المياه بالمحادثات متعددة الأطراف في فيينا الي ذلك بقوله: «إذا كان أحد يقصد السلام، فينبغي الا يجادل بشأن المياه، وعليه أن يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية، فاذا كان العرب يقولون انه لايمكنهم التحدث عن المياه، فانهم اذن غير جادين في السلام».

وتتمثل أركان المشروع الاسرائيلي للمياه في:

- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية، أما هذه المصادر الخارجية فهي بحسب المشروع، نهر النيل أو نهر اليرموك أو نهر الليطاني، أو جميع هذه الأنهار.
- نقل مياه النيل الي شمال النقب، ويزعم المشروع ان كميات ضئيلة من مياه نهر النيل المصري ٥٠٪ من الاستهلاك المصري، لاتشكل عبئاً علي مصر، وبالامكان مد مشروع تزويد سيناء بالمياه الي داخل اسرائيل.
- مشروع أردني اسرائيلي مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك. وذلك لتخزين مياه السيول الشتوية لنهر اليرموك في بحيرة طبرية، الواقعة داخل حدود اسرائيل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● مشروعات مع لبنان تتضمن الاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني، ونقل مياه نهر الليطاني الي اسرائيل واستغلاله كهربائياً.

● هيئة مائية مشتركة أردنية اسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه.

الفجوة واحتمالات المستقبل

سنفترض أن مصر ستقدم يد العون لاسرائيل فيما يتعلق بالمياه، وان الحكومة المصرية أبدت حسن نيتها في هذا الصدد، تحت وهم التعاون الاقليمي والاستفادة المتبادلة مع اسرائيل، فهل الموارد المائية المصرية الحالية وفي المستقبل القريب، تسمح بالتنازل عن نقطة مياه واحدة؟ وهل مصر ذاتها بعيدة عن مخاطر نقص المياه حتي يمكنها ان تزود بها اسرائيل أو غيرها؟

تشير التقديرات الرسمية الي أن موارد مصر من المياه تبلغ ٦٣,٥ مليار متر مكعب، منها ٥٥,٥ مليار مياها سطحية تمثل نصيب مصر وحقها المكتسب من مياه النيل وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩، ويبلغ مقدار المياه الجوفية ٣,١ مليار متر مكعب، منها ٢,٦ مليار متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة، والموارد غير التقليدية ٤,٩ مليار متر مكعب «مياه معالجة» منها ٤,٧ مليار متر مكعب ناتجة عن معالجة مياه الصرف الزراعي، فيما يبلغ مقدار مياه التحلية ٢، مليار ولذا فان نسبة الموارد المائية المتجددة الي اجمالي الموارد ضعيفة جداً.

وتقدر احتياجات مصر الحالية من الموارد المائية بـ ٥٧,٤ مليار متر مكعب، منها ٣,١ مليار متر مكعب مخصصة للشرب والاستخدامات المنزلية، ٤,٦ مليار للصناعة، فيما يبلغ الاستهلاك الزراعي ٤٩,٧ مليار متر مكعب، أي حوالي ٨٤٪ من اجمالي الاحتياجات المائية.

وبعد ربع قرن، أي في العام ٢٠٢٥ تقريباً، سيبلغ عدد سكان مصر حسب التقديرات الرسمية ٨٦ مليون نسمة، فيما ستظل الموارد المائية ثابتة عند ٧٤,٥ مليار متر مكعب، وستتزايد الاحتياجات المائية للأغراض المختلفة الي ١٠٣,٢٥ مليار متر مكعب، وسينخفض نصيب الفرد بالتالي من الموارد المائية الي ٦٣٧ مترا مكعبا، وهو أقل من حد الاستقرار المائي بـ ٣٦٣ مترا مكعبا.

اي ان الفجوة المائية التي ستواجه مصر حينذاك ستبلغ ٢٩,٢ مليار متر مكعب، يتوقع أن ترتفع الي ٦٢,٢٦ مليار متر مكعب مع بلوغ عدد السكان ١٢٠ مليون نسمة عام ٢٠٥١.

لهذا كله، فان اي حكومة وطنية مصرية ينبغي أن تعمل علي زيادة موارد مصر المائية، والا تتنازل عن قطرة مياه واحدة لاسرائيل أو غيرها، فالمستقبل ينذر بخطر حقيقي، وعلينا أن نستعد لمواجهته.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية